

إلى السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - آني

أي مقارنة حقوقية للتعاطي مع الاحتجاجات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لازال الرأي العام الوطني بمختلف تكويناته، خاصة السياسية والحقوقية منها، يتطلع إلى طي صفحة حراك الريف، وغيرها من مظاهر الاحتجاجات التي عرفتها مجموعة من المناطق، و ينتظر الإفراج عن المعتقلين، وطي هذا الملف بشكل نهائي، وبعث مصالحة جديدة مدخلاتها الأساسية خلق نموذج تنموي، قادر على الاستجابة لانتظارات ومطالب أبناء هذا الوطن وفي مختلف الجهات.

غير أنه لازالت بعض الممارسات تعيد هذا الملف إلى الواجهة، خاصة وأن حملة الاعتقالات بدأت تطال أول الوافدين من أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ولاسيما أبناء منطقة الريف، وهذا الأمر من شأنه أن يضرب عرض الحائط منظومة حقوق الإنسان ببلادنا، والتي قطعت فيها الدولة أشواطاً هامة وجريئة، كما من شأنه أن يبخر من مجهودها في التعاطي مع قضايا واهتمامات الجالية المغربية في مختلف تجلياتها، والتي ما فتأت توليها عناية خاصة، ماديا ولوجستيكية وبشرية.

وبناء عليه، نسألكم السيد الوزير عن التدابير المزمع اتخاذها في هذا الصدد بما يضمن الحفاظ على حقوق وكرامة أبناء هذا الوطن عامة، والجالية المغربية المقيمة بالخارج خاصة ولاسيما أبناء منطقة الريف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

مضيان نور الدين